الأبحـاث والدراسـات

ابن ملكون النحوي

من خلال مخطوط

«إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج»

الأستاذ محمد الجيري (*)

من هو ابن ملكون؟

لا تكاد كتب التراجم تخرج عما قاله ابن الأبار في تحديد هوية صاحبنا. فهو إبراهيم بن محمد بن منذر بن أحمد بن سعيد بن مُلكون ـ بضم الميم ـ الحضرمي الإشبيلي، يكنى أبا إسحاق، ويعرف بابن ملكون[1].

غير أن صاحب «الذيل والتكملة» قد زاد في شجرة نسب ابن ملكون جداً خامساً، حيث قال في ترجمة عبد الملك بن هارون بن يحيى الجمحي: «روى عن أبي إسحاق بن محمد بن محمد بن ملكون»[2].

إن هذه الزيادة في سلسلة نسب ابن ملكون تجعلنا نقف موقف الحيرة والتردد في إثبات هذه الزيادة أو حذفها، خصوصاً إذا علمنا أنَّ ابن عبد الملك ثقة ثبت في نقل الروايات والأسانيد، فما بالك بسلسلة الأنساب التي أبان عن علو كعبه في تحققه منها في أسفار «الذيل والتكملة».

أما صاحب «المعجب» فقد سمى أباه بعبد الملك عند حديثه عن صفات أبي يعقوب يوسف بن عبد المؤمن، إذ ذكر أنه لقي بإشبيلية «رجالاً من أهل علم اللغة والنحو والقرآن منهم الأستاذ اللغوي المتقن أبو إسحاق إبراهيم بن عبد الملك المعروف عندهم بابن ملكون»[3].

لكن «محمداً» الذي جعله ابن عبد الملك جداً أولاً لابن ملكون، و«عبد الملك» الذي جعله عبد الواحد المراكشي أباً له، لم نجدهما عند ابن الأبار ـ وهو قريب العهد بعصر صاحبنا ـ ولا عند المتأخرين ممن نظن أنهم استقوا مادة ترجمتهم به منه.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

(*) باحث بالدراسات المعمقة ـ المغرب.

(١) التكملة ١/ ١٣٥ رقم ٤٠٦، وإنباه الرواة ٤/ ١٩٦ رقم ٩٧٦، وبغية الوعاة ١/ ٤٣١ رقم ٨٧٢، وإشارة التعيين ١٨، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠٨، والأعلام ١/ ٦٢.

(٢) الذيل ٥/ ١/ ٥١.

(٣) المعجب ص ٣٤٦.

أما عن كنيته، فقد نص ابن عبد الملك عند ترجمته ببدر بن إبراهيم بن يوسف أنه قد «أخذ عنه بإشبيلية [أبوا بكر]: ابن ملكون وابن مروان بن القانة»(١). فالكنية التي وضعها المحقق بين معقوفتين إما أن يكون قد أضافها من نص آخر، أو وضعها باجتهاد منه، وفي كلا الحالين نعتبر هذه الإضافة خلطاً ووهماً من المحقق، لأن جميع المصادر التي ترجمت لابن ملكون، وكذا المصادر القديمة التي وردت فيها كنيته عرضاً ـ بما في ذلك الذيل والتكملة ـ لم تشر إلى هذه الكنية، بل اتفقت جميعها على أنه أبو إسحاق.

وتبقى ملاحظة تتعلق بما اشتهر به صاحبنا. فقد اختلفت المصادر بين ضم ميم ابن ملكون أو فتحها(٢). وباستقصاء هذه المصادر نرى أن «التكملة» و«الذيل والتكملة» وهما أوْفيَا مصدرين ورد فيهما ذكر ابن ملكون قد جاء فيهما بضم الميم فحسب. هذا، علاوة على أن الرعيني نفسه نجده مرة يورده بضم الميم، وتارة بفتحها. وبالضم ضبط أيضاً في «المعجب»، وعلى الصفحة الأولى من نسخة الأسكوريال، وفي كتاب «الإعلام» لابن قاضي شهبة كما يقول الزركلي(٣). ولعل في هذا الاتفاق بين هذه المصادر ما نستند إليه كحجة قوية في ترجيح اشتهار صاحبنا بضم ميم ملكون أكثر من فتحها.

وإذا كانت المصادر التي ترجمت لابن ملكون قد حددت سنة لوفاته، فإنها بالمقابل قد سكتت عن تحديد سنة مولده، لكن هذا لا يمنعنا من الاعتماد على ما يمكن أن يهدينا إلى تحديد تاريخ تقريبي لسنة ميلاده.

قال السيوطي في ترجمة محمد بن عبد الله بن يحيى بن فرح بن الجد الإشبيلي: «قال ابن الزبير: من علية أعيانها، أخذ كتاب سيبويه عن ابن الأخضر وأحكمه، ومهر في فهم أغراضه وغوامضه، فكان من أجل أصحاب ابن الأخضر، حتى قال فيه ابن ملكون، وهو من أقرانه: من قرأ كتاب سيبويه على ابن الجد فما عليه ألا يقرأه على سيبويه»(٤).

فالذي يهمنا مما أورده السيوطي في ترجمة ابن الجد هو عبارة: «وهو من أقرانه» فقد جاء في أساس البلاغة: «القَرن بالفتح: مثلك في السن»(٥). وفي «اللسان»: «تقول: على قَرني أي على سنِّي»(٦). ونفس المعنى نجده في «القاموس المحيط»: «وهو على قرني على سني وعمري كالقرين»(٧).

---

(١) الذيل ٨/ ٢/ ٤٢١.

(٢) انظر في فتح ميم ابن ملكون: برنامج شيوخ الرعيني ص٧٩ ـ ٨١ ـ ٨٣، وبغية الوعاة ٢/ ٢٥ ـ ٨٤ ـ ٣٦٢. وانظر في ضم الميم: الصفحة الأولى من نسخة الأسكوريال، والمعجب ٣٤٦، والتكملة ٢/ ٥٨، و٣/ ٤٦ ـ ١٥٩، وبرنامج شيوخ الرعيني ص ٩٢ ـ ٩٨ ـ ٩٩ والذيل ٥/ ١/ ١٨١ ـ ٣١٩، و٦/ ٢٣٥ ـ ٥١٠.

(٣) الأعلام ١/ ٦٢.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ٢٥ رقم ١٣٤.

(٥) أساس البلاغة ص ٥٠٤.

(٦) اللسان (قرن).

(٧) القاموس المحيط ٤/ ٢٥٩ (قرن).

إن في هذا الاتفاق بين المعاجم حول مفهوم القِرن ما يكفي لاعتبار ابن ملكون مثل ابن الجد في السن والعمر. وإذا علمنا أن ابن الجد قد ولد سنة ٤٩٦هـ كما نص على ذلك ابن عبد الملك(١)، فإن ابن ملكون سيكون من مواليد النصف الثاني من العقد التاسع من القرن الخامس الهجري، بل يمكن أن نذهب إلى أنه ولد في السنة التي ولد فيها ابن الجد.

اختلفت روايات المترجمين لابن ملكون في تحديد سنة وفاته على ثلاثة أوجه:

أ ـ حكى ابن الأبار(٢) روايتين اثنتين في تاريخ وفاة ابن ملكون، نقل الأولى عن أبي سليمان بن حوط الله الذي قال: «توفي بإشبيلية سنة إحدى وثمانين وخمس مئة (٥٨١هـ)». ونقل الثانية عن أبي علي بن الشلوبين الذي قال: «إنه توفي في شوال سنة ثمانين ودفن بداره».

ب ـ وروى السيوطي أنه «مات سنة أربع وثمانين وخمس مئة»(٣). وهي السنة نفسها التي أشار إليها رضا كحالة في معجمه(٤).

ج ـ وحدد الزركلي(٥) وفاته في سنة ٥٨١هـ، وأظنه نقلها عن ابن قاضي شهبة كما أثبت ذلك في الحاشية.

وأمام الاختلاف في هذه الروايات الثلاث ينتاب الدارس التردد والحيرة في تحديد سنة معينة لوفاته. فإذا ذهبنا إلى القول بسنة ٥٨١هـ تاريخاً لوفاة صاحبنا كما ذكر ذلك أبو سليمان بن حوط الله ـ وهو المعروف بالنزاهة والعدل والاعتدال(٦) ـ، وهي السنة نفسها التي أثبتها ابن قاضي شهبة خلال ترجمته لوفيات ٥٨١هـ كما ذكر ذلك الزركلي، تستوقفنا مرة أخرى عبارة السيوطي التي اعتمدنا عليها في تحديد سنة ميلاد ابن ملكون، وهي كونه قريناً لابن الجد، وهذا الأخير كما ذكر صاحب «الذيل والتكملة»(٧) توفي سنة ٥٨٤هـ. وأظن هذه العبارة هي التي بنى عليها السيوطي نفسه تاريخ وفاة ابن ملكون في ترجمته له. أما رضا كحالة فلا أستبعد أن يكون نقل السنة التي حددها لوفاة ابن ملكون عن السيوطي. أما ما قاله أبو علي بن الشلوبين، فهو مردود لعدم وجود ما يعضده.

ومرة أخرى نجد أنفسنا في موقف لا نستطيع أن نرجح فيه رأياً على آخر. فإذا دحضنا ما أثبته السيوطي، فإننا سنقوض ما بنيناه تاريخاً افتراضياً لميلاد ابن ملكون. وإذا رددنا ما ذهب إليه أبو سليمان بن حوط الله، فإننا سنطعن في نزاهته وعدله واعتداله، وذلك ما أبرىء نفسي منه.

لذا، وتجنباً للزلل الذي يمكن أن نقع فيه، نقول: إن ابن ملكون قد توفي في النصف الأول من العقد الثامن من القرن السادس الهجري.

---

(١) الذيل ٦/ ٣٢٦.

(٢) التكملة ١/ ١٣٥.

(٣) بغية الوعاة ١/ ٤٣١.

(٤) معجم المؤلفين ١/ ١٠٨.

(٥) الأعلام ١/ ٦٢.

(٦) التكملة ١/ ٢٥٧.

(٧) الذيل ٦/ ٣٢٦.

مؤلفاته:

قال أبو علي الشلوبين معقباً على كلام أستاذه فيما ذهب إليه من تنازع العاملين في قول امرىء القيس:

كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال

«إني لأستطرف أن يكون هذا من كلام الأستاذ رحمه الله، لأني لم أسمعه قط ذكره ولا كتبه في التواليف التي أخرجها ورويت عنه»(١).

ومن التآليف التي رواها المنتوري عن شيوخه في فهرسته «تآليف الأستاذ أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي»، قال: «حدثني بها القاضي أبو بكر بن جزي عن الوزير أبي عبد الله بن ربيع»(٢).

فلا شك أن ابن ملكون قد ترك جملة من المؤلفات التي رويت عنه واستفاد منها لاحقوه من العلماء. غير أنه إذا كان الآخذون عنه قد أغفلوا الإشارة إلى مصنفاته التي نقلوا عنها، فإن كتب التراجم قد احتفظت لنا بعناوين بعضها، وهي عناوين تبرز اهتمام ابن ملكون بالنحو واللغة. ولما لم نستطع الوقوف على آثاره - عدا الكتاب الذي بين أيدينا - حتى نهتدي إلى ترتيبها زمنياً، فقد آثرنا أن نرتبها بحسب الحروف الأبجدية:

١ - «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج»(٣)، وهو الكتاب الذي عليه مدار القول في بحثنا هذا.

٢ - «شرح الجمل للزجاجي»(٤).

٣ - «شرح الحماسة لأبي تمام»(٥).

٤ - «النكت على تبصرة الصيمري»(٦).

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

كتاب «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج»

عنوانه:

إن أقدم مصدر ورد فيه كتاب ابن ملكون هو كتاب «التكملة لكتاب الصلة»، حيث قال ابن الأبار وهو بصدد الترجمة بصاحبه: «ومن تآليفه إيضاح المنهج، جمع فيه بين كتابي ابن جني على الحماسة: التنبيه والمبهج»(٧).

وبنفس العبارة - مع اختلاف بسيط في ترتيب الألفاظ - ذكره صاحب «الأعلام»، فقال:

---

(١) إيضاح المنهج ص ٥٩.

(٢) فهرسة المنتوري ١٩٢ ظ.

(٣) التكملة ١/ ١٣٥، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠٨، وإشارة التعيين ١٨، والأعلام ١/ ٦٢.

(٤) التكملة ١/ ١٣٥، وإشارة التعيين ١٨، والأعلام ٦٢.

(٥) بغية الوعاة ١/ ٤٣١، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠٨.

(٦) حاشية الإنباه ٢/ ١٢٣، والتكملة ١/ ١٣٥، وبغية الوعاة ١/ ٤٣١، وإشارة التعيين ١٨، ومعجم المؤلفين ١/ ١٠٨.

(٧) التكملة ١/ ١٣٥.

«من كتبه إيضاح المنهج في دار الكتب مصوراً عن الأسكوريال (٣١٢) جمع فيه بين كتابي ابن جني ـ التنبيه والمبهج ـ على الحماسة»⁽¹⁾.

وأورده رضا كحالة بصيغة لا تختلف كثيراً عن الصيغتين السابقتين إلا من حيث كونها توحي بالعنوان الكامل للكتاب، قال: «من مؤلفاته: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني»⁽²⁾.

وبنفس التسمية وُسم على اللوحة الأولى من نسخة الأسكوريال، حيث جاء فيها: «كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لأبي الفتح بن جني، مما عني بجمعه الشيخ الفقيه الأستاذ النحوي اللغوي أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن ملكون الحضرمي رضي الله عنه، بتتبع عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي وإصلاحه رحمهم الله أجمعين بفضله ومنه»⁽³⁾.

أما في النسخة الحمزاوية فقد ورد العنوان كاملاً منسوباً لعبد المهيمن الحضرمي⁽⁴⁾، حيث جاء في اللوحة الأولى منها: «كتاب إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج من تأليف العلامة عبد المهيمن الحضرمي»⁽⁵⁾. والحقيقة أن عبد المهيمن هذا ليس هو مؤلف الكتاب، وإنما هو الذي أضاف إليه استلحاقات واستدراكات وتعقيبات أبي علي الشلوبين على أستاذه ابن ملكون، «فصيَّر ذلك ديواناً واحداً لتكمل به الفائدة»⁽⁶⁾.

من هنا نخلص إلى القول: إن اسم الكتاب الكامل هو «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج»، ولعل ما يؤكد هذه التسمية ما أشار إليه ابن ملكون نفسه في المقدمة حيث قال: «هذا كتاب جمعت فيه بين كتابي أبي الفتح عثمان بن جني اللذين كان وضعهما على حماسة أبي تمام حبيب بن أوس»⁽⁷⁾، وهو يقصد بذلك كتاب «المبهج» الذي ضمنه ابن جني تفسير وشرح أسماء شعراء الحماسة، وكتاب «التنبيه» الذي كشف فيه عما في الحماسة من إعراب، وما يلحق به من اشتقاق أو تصريف أو عروض أو قواف، متحامياً شرح أخبارها، أو تفسير شيء من معانيها إلا ما ينعقد عليه الإعراب⁽⁸⁾.

کتابخانه تخصصی تاریخ اسلام و ایران

---

(١) الأعلام ١/ ٦٢.

(٢) معجم المؤلفين ١/ ١٠٨.

(٣) اللوحة الأولى من نسخة الأسكوريال.

(٤) عبد المهيمن بن محمد بن عبد المهيمن بن محمد بن علي بن محمد بن عبد الله بن محمد الحضرمي، أبو محمد السبتي، قال فيه صاحب «الإحاطة»: «له القدح المعلى في علم العربية، والمشاركة الحسنة في الأصلين، والإمامة في الحديث، والتبريز في الأدب والتاريخ واللغات والعروض». روى عن أبي جعفر بن الزبير وأبي بكر بن عبيدة وابن رشيد وابن أبي الربيع. وروى عنه ابن زرقون. ولد سنة ٦٧٦ هـ، وتوفي سنة ٧٤٩ هـ. انظر بغية الوعاة ٢/ ١١٦ رقم ١٥٨٣، والنفح ٥/ ٢٤٠ ـ ٤٦٤ رقم ٢٠.

(٥) اللوحة الأولى من نسخة الزاوية الحمزاوية.

(٦) اللوحة الأولى من نسخة الأسكوريال.

(٧) إيضاح المنهج ص٢.

(٨) شرح ديوان حماسة أبي تمام المنسوب لأبي العلاء المعري ١/ ٢٠.

موضوعه:

إن المقدمة التي استهل بما ابن ملكون حديثه تفصح عن مصدرين اثنين جعلهما موضوع كتابه «إيضاح المنهج»، قال: «هذا كتاب جمعت فيه بين كتابي أبي الفتح عثمان بن جني اللذين كان وضعهما عل حماسة أبي تمام حبيب أوس، التي كان أبو إسحاق الزجاج يستكثر أبا تميم، زعم بها. وسمى أبو الفتح أحد هذين الكتابين «المبهج»، ضمنه تفسير ١٠ أمكنه من أسماء شعراء الحماسة، وهو كتاب صغير الحجم، عظيم القدر، كثير النفع. وسمى الكتاب الثاني «التنبيه»، معظمه الكلام في مشكل إعراب أبيات بأعيانها، وإثارة ما غمض من قوانين المعربين فيها، وربما شاب ذلك بالتكلم في اشتقاق وتصريف وعروض وقواف»⁽¹⁾.

فالموضوع الرئيسي للكتاب منصب على اللغة والنحو بمعناه العام. لكن هذا لم يمنعه من التعرض لبعض قضايا العروض والقوافي والبلاغة. هذا، علاوة على اهتمامه ببعض الأخبار والأنساب⁽²⁾.

ابن ملكون النحوي:

لعل أهم علم عالجه ابن ملكون في كتابه «إيضاح المنهج» هو علم النحو والصرف، وذلك من خلال تعقيبه على ابن جني في ما أورده من كلام على أبيات «التنبيه»، تارة بالشرح والبيان، وأخرى بالسكوت والاستحسان، وثالثة بالتخطئة والاستهجان. وقد كان في كل ذلك مزوداً بزاد معرفي كثير، وعلم جم غزير.

ورغم أنّ أبا علي الشلوبين قد حاول الانتصار لابن جني في أكثر الأحيان، إلا أننا نجده في أحايين أخرى يعترف بعلو قدر أستاذه في هذه الصناعة، ولا أدل على ذلك من تحليته بالأستاذ، «ولا يلقب أحد ببلاد الأندلس بالأستاذ إلا النحوي الأديب»⁽³⁾ كما قال القفطي.

١ ـ فقد تعقب على ابن جني بالشرح والبيان فيما ذهب إليه في بيت الحماسي من أن المنايا بمعنى القدر، «فكأنه قال: أومضت إليه أقدار الموت، وبهذه الإضافة يعلم أن الموت غير المنية من حيث كان الشيء لا يضاف إلى نفسه»، قال ابن ملكون: «قلت: إنما لم يضف الشيء إلى نفسه لأن الإضافة حكم موضوع للتخصيص، والشيء لا يخصص نفه، إنما يخصصه غيره، فلذلك أضيف إلى غيره، ولم يضف إلى نفسه»⁽⁴⁾.

ومما بينه ابن ملكون من كلام ابن جني ما قاله بعد تقدير بيت الحماسي:

وأنَّا نَرى أقدامَنَا في نِعَالِهم   آنُفَنَا بينَ اللِّحَى والحَواجِبِ

قال ابن جني: «أي بين اللحى منهم، وهو قريب من قول الله سبحانه: ﴿جنات عدن مُفَتَّحة لهم الأبواب﴾ [ص: ٥٠]، أي الأبواب منها في كلا التأويلين»، فقال ابن ملكون:

---

(١) «إيضاح المنهج» ص٢.

(٢) إيضاح المنهج ص ٢٠٩ ـ ٤٠٧ ـ ٤٣٦ ـ ٦٢١ ـ ٦٨٥.

(٣) إنباه الرواة ٤/ ١١٣.

(٤) إيضاح المنهج ص ٤٢.

«قلت: قول أبي الفتح: في كلا التأويلين، يعني تأويلي رفع الأبواب، وذلك أنه يجوز فيها وجهان: أحدهما، أن تكون الصفة مسندة إليها. والثاني، أن تكون بدلاً من ضمير الجنات، بدل بعض، أو بدل اشتمال، وعلى أي الوجهين كان ارتفاعها، فلابد من تقدير ضمير راجع إلى الموصوف أو المبدل منه»(١).

وقد وضح ابن ملكون ما أراده ابن جني حين قال: «عقيل: اسم مرتجل، ويمكن أن يكون فعيلاً في معنى مفعول»، قال: يريد: يجوز أن يكون منقولاً من الصفة»(٢).

كما شرح ابن ملكون ما عناه ابن جني بقوله: «ولغات الذي والتي كثيراً جداً»، قال: «قلت في الذي أربع لغات: الذي بإثبات الياء، واللَّذِ بحذفها مع الكسر، واللَّذْ بإسكان الذال، وأنشدوا:

كَاللَّذْ تَزَبَّى زُبْيَةً فَاصْطِيدَا

والذيّ بتشديد الياء.. وفي التي ثلاث لغات: التي بإثبات الياء، والَّتِ بإسقاط الياء، والَّتْ بإسكان التاء»(٣). وقد زاد ابن الشجري لغتين أخريين في الذي فقال: «والخامسة: استعمالهم «ذا» بمعنى «الذي»، وذلك إذا أوقعوه بعد «ما» الاستفهامية، كقولك: ماذا صنعت؟ وماذا معك؟ تريد: ما الذي صنعت؟ وما الذي معك؟ هذا مذهب سيبويه وفاقاً للكوفيين.

والسادسة: أن منهم من يقيم مقام الذي «ذو»، ومقام التي «ذات»، وهي لغة طيء، يقولون: زيد ذو قام، وهند ذات قامت»(٤). وذات هذه هي اللغة الرابعة التي زادها ابن الشجري في «التي».

والمستقصي لكتاب «إيضاح المنهج» يرى كثيراً من شروح ابن ملكون على كلام ابن جني لا يسعنا المقام لذكرها، لذا اكتفينا بالوقوف على أمثلة منها.

٢ ـ ونرى ابن ملكون في كثير من مواضع كتابه لا يتعقب كلام ابن جني بتبيين أو اعتراض، بل يذهب إلى حد استحسان ما جاء به من ظواهر نحوية أو صرفية، يقول مثلاً بعد ذكر كما ذهب إليه ابن جني في عين «عياهم» من أنها بدل من همزة «أياهم»: «هذا الذي ذهب إليه أبو الفتح في عياهم من بدل العين من الهمزة، وأنه كأنه أفاعل من تركيب (ي هـ م) حسن»، في فصل طويل قال عنه الشلوبين: «هذا كله تتميم حسن لمذهب أبي الفتح في عياهم»(٥).

ونجد ابن ملكون يقر بصنعة ابن جني فيما ذهب إليه في «خواتمه» من بيت أبان بن عبدة:

بِبَيْضٍ خِفَافٍ مُرْهَفَاتٍ قَوَاطِعٍ   لِدَاوُدَ فِيهَا أثْرُه وخواتمه

قال: «قلت: في هذا صنعتان: إحداهما تسمية العين باسم المعنى، والثانية جمعه جمع

---

(١) المصدر نفسه ص ٧٠.

(٢) المصدر نفسه ص ١١١.

(٣) إيضاح المنهج ص ٦٥٠ ـ ٦٥١.

(٤) الأمالي ٣/ ٥٤.

(٥) إيضاح المنهج ص ٣١.

الصفة كما قال مراعاة لأصله»⁽¹⁾.

٣ ـ ولا يقف ابن ملكون في تعقيباته عند شرح واستحسان كلام ابن جني، وإنما يذهب إلى حد تضعيفه وتخطئته. وفي هذا الصدد نرى أبا علي الشلوبين مرة يسكت على كلام أستاذه، وأخرى يستحسنه ويعضده، وثالثة يعترضه ويرده متحيزاً لآراء ابن جني ومدافعاً عنها.

فمما أغفله أبو الفتح، ونبه إليه ابن ملكون ما زعمه من أنه لا يعلم تركيب (هـ ب ي) قال: «وأما ما زعم أنه لا يعلمه من تركيب (هـ ب ي) فقد مثل به سيبويه في باب الزيادة من غير مواضع حروف الزوائد، فقال: ويكون على فَعَلٍّ، وهو قليل، قالوا: هَبَيٌّ، وهو صفة».

وقد استحسن الشلولبين هذا التنبيه فقال: «هذه الزيادة التي زادها الأستاذ على أبي الفتح زيادة حسنة صحيحة، غفل أبو الفتح عنها ولابد، ولم تخطر بخاطره»⁽²⁾.

وقد خطأ ابن ملكون ما نقله ابن جني عن أبي علي الفارسي في «كُبِينا» من بيت الكميت:

وبالغَدَواتِ مَنْبِتُنا نُظارٌ   ونَبْعٌ لا فَصافِصَ في كُبِينا

قال: «وأما قوله عن أبي علي: حذف لام الكُبَا ثم جمعه بالواو والنون، فظاهره أنه أراد حذف لام الكبا هذا الذي هو جمع كُبَةٍ، وهي البَعَر، وقيل: المزبلة والكناسة، وهذا لا يحتاج إليه، إنما هو جمع كُبَةٍ جمعه الكميت بالياء والنون كما جمع ذو الرمة «البُرَّة» كذلك في قوله:

بَيْنَ البُرِين وأعناقِ العَوَاهِيج

وقد عضد الشلوبين ما ذهب إليه أستاذه فقال: «ما قاله في الكبين: إنه جمع كبة لا جمع كُبَا على ما ذهب إليه أبو علي صحيح جداً. ولعل أبا علي لم يحفظ كبة، فلذلك قال فيه ما قال، وإلا فقد أخطأ ولابد»⁽³⁾.

وقد أبرز ابن ملكون ضعف ما ذهب إليه ابن جني وشيخه الفارسي في أن خبر كان الناقصة لازم غير مفارق، لأنه عوض من الحدث الذي يدل عليه الفعل مع الزمان، قال: «وهذا القول وإن كان قد توافق عليه هذان الإمامان غير قوي عندي، لأنه لو كان التزام خبر كان كما زعما لكثُر، وحسن حذف خبر ظن، إذ ليس عوضاً من مثل ما عوض منه في باب كان بزعمهما»⁽⁴⁾.

ومن اعتراضات ابن ملكون على ابن جني تبيانه للخلط الذي وقع فيه حينما منع انتصاب «إذا» بما قبلها، قال: «منع أبو الفتح من عمل ما قبل «إذا» فيها، وقد كرر ذلك في غير موضع. وقد أجاز عمل ما قبلها فيها في غير هذا الكتاب. ورأيت الفارسي قد أجاز ذلك في مسألة: ﴿يُنَبِّئُكم إذا مُزِّقْتُم كلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ص]، فقال: لا تكون «إذا» منتصبة الموضع بمزقتم، لاستحالة عمل المضاف إليه في المضاف، وإنما ينتصب بجوانبها، أو بما قبلها، وفي ما قاله نظر». وقد وقف الشلوبين عند نظر أستاذه فقال: «النظر الذي فيه قوله: إنها منتصبة بما قبلها، وليس قبله إلا ينبئكم، والإخبار بذلك لهم، ليس في وقت موتهم، وهذا حق، أعني هذا

مركز تحقيقات كامپيوترى علوم اسلامى

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٢١.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٣٤.

(٣) إيضاح المنهج ص ٢٦٨.

(٤) المصدر نفسه ص ٣٥٧.

النظر»(١).

والأمثلة على اعتراضات ابن ملكون كثيرة جداً لا يكاد يخلو منها باب من أبواب الكتاب، لذا اكتفينا بالوقوف على نماذج منها.

وبما أن معظم الكلام في كتاب «إيضاح المنهج» مداره حول مشكل إعراب أبيات «التنبيه» «وإثارة ما غمض من قوانين المعربين فيها»(٢)، فلا بأس من الوقوف على مثل من الوجوه الإعرابية التي خالف فيها ابن ملكون ابن جني، أو استدرك عليه ما أغفله فيهما.

أ ـ أشار ابن ملكون إلى جواز رأي آخر في «جالبا» الثاني من قول سعد بن ناشب:

سَأَغْسِلُ عَنِّي العَارَ بِالسَّيْفِ جَالِباً عَلَيَّ قَضَاءَ اللهِ مَا كَانَ جَالِبَا

قال: «يجوز أن يكون «جالبا» الثاني توكيداً للأول، وتكون كان تامة، فيتضمن ضمير «ما» ولا يدخل تحت عهدة حذفه». وكان ابن جني قد ذهب إلى أنه «أراد: جالبه، أي جالباً إياه، فحذف الضمير مع اسم الفاعل كما يحذفه مع الفعل نفسه»(٣).

ب ـ ذكر ابن ملكون ما ذهب إليه ابن جني في «ما» من رواية: «ما لففت» في بيت جحدر:

قَدْ عَلِمَتْ والدتي مَا ضَمَّتِ ولَفَّفَت في خرقٍ وشَمَّتِ

قال: «ومن رواه: ما لففت، أبدل ما الثانية من الأولى كقولك: قد عرفت مَا عندك ما في ضميرك»، وقال ابن ملكون: «ويجوز أن تكون «مَا» الثانية معطوفة على الأولى، وحذف الحرف كما حذفه الآخر في قوله:

كيف أمسيتَ كيف أصبحت ممَّا

ويكون العطف هنا مثله في قول الهذلي:

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

أمَا والذي أبكى وأضحك والذي أماتَ وأحيَى والذي أمره الأمرُ»(٤)

ج ـ حكى ابن ملكون ما جوزه ابن جني في «الباء» من قول الحماسي:

إذا ما قُلوبُ القَوم طارت مخافةً مِنَ الموت أرسوا بالنفوس المَواجِد

قال ابن جني: «يَجوز أن تكون الباء حالاً من الضمير في أرسوا، أي أرسوا ونفوسهم معهم.. ويجوز أن تكون الباء زائدة، أي أرسوا نفوسهم، معناه أقروها». قال ابن ملكون: «ويجوز أن تكون الباء للتعدية، وتكون الهمزة لا للتعدية، لأنه يقال: رسَا وأرسَى بمعنى، كسَرَى وأسرى، فيكون «أرسوا بالنفوس» كقوله: ﴿أسرى بعبده)﴾(٥).

د ـ ونرى ابن ملكون يحرص على الربط بين الإعراب والمعنى في تجويزه ما منعه ابن جني في «الإغارة»، وما اعتبره في «شددت» غير متعدية من بين الحماسي.

فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوماً إذَا رَكِبُوا شَدُّوا الإغارة فُرسَاناً ورُكْبَانا

---

(١) المصدر نفسه ص ٦٢٢.

(٢) المصدر نفسه ص ٢.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٦.

(٤) إيضاح المنهج ص ٨٢.

(٥) المصدر نفسه ص ١١٤.

قال ابن جني: «ليست «الإغارة» هنا مفعولاً بها، ولا انتصابها على ذلك، ولكن انتصابها انتصاب المفعول له، أي شدوا للإغارة، كقولك: حملوا للإغارة فرسانا وركبانا.. وشددت هذه غير متعدية، فإذا أرد تعديتها وصلت بعلى كما قال:

أشُدُّ على الكتيبةِ لا أُبالِي»

قال ابن ملكون: «ما منعه أبو الفتح من أن تكون «الإغارة» منتصبة انتصاب المفعول غير ممتنع، بل هو جائز على تقديرين: أحدهما على الحقيقة، والثاني على تقدير حذف المضاف، أي جعلوا إغارتهم شديدة لا ضعيفة، أي بالغوا في ما أتوه فيها من قتل وغيره... وإذا بولغ في أسبابها جاز أن توصف هي بتلك المبالغة على الحقيقة لاشتدادها باشتداد أسبابها، فكأنه قال: جعلوا إغارتهم شديدة لشدة أسبابها، وأن يوصف بالشدة على تجوُّز حذف المضاف، أي شدوا أسباب الإغارة، وما يمكن أن يوصف بالشدة مما يتشبث بها، ثم حذف ذلك المفعول حقيقة المضاف إليها لتشبثه بها، فاكتست إعرابه، وعلقت عبارته. وإنما منع أبو الفتح انتصابها على المفعول، لأنه حمل شددت على أحد معنييه الذي هو حملت وعدوت، كقولك: شددنا شدة الليث، دون الثاني الذي هو خلاف أرنيت»⁽¹⁾. وقد أشاد الشلوبين بما أتى به أستاذه فقال: «وقد تتالى الناس بعد أبي الفتح على مثل هذا الذي فعله الأستاذ هنا.. إلا أن الأستاذ تفنّن في إجازة ذلك أكثر من غيره»⁽²⁾.

هـ ـ ذهب ابن ملكون إلى جواز رأي آخر ما حكاه ابن جني في «أن يمارسا» من بيت سُحيل بن سُجيح:

ولا يَحْمَـدُ القـومُ الكِـرامُ أخـاهـم الـ ـمُقَيَّـدَ السِّـلاحِ عنهـم أَنْ يُمَـارِسَـا

قال ابن جني: «أراد: في ترك أن يمارسا، فحذف حرف الجر، فصار تقديره: ترك أن يمارسا، ثم حذف المضاف، فصار: أن يمارسا، كقوله:

فَعَجَّلْنَا القِرَى أن تشتُمُونا

أي مخافة أن تشتمونا». وقال ابن ملكون: «يجوز في «أن يمارسا» غير ما قال، وهو أن يكون محذوفاً منه لا، والتقدير: أن لا يمارسا، ويكون «أن يمارسا» بتقدير البدل من الأخ، أي ولا يحمد القوم الكرام ترك ممارسة أخيهم»، ثم أضاف: «ويجوز أن تكون لا في أول البيت زائدة، فإذا قدرتها زائدة لم تحتج إلى تقدير حذفها من يمارس. وأحب أنا أبا علي قد خرج البيت ووجّهه على ما ذكرت»⁽³⁾، وكأني بابن ملكون من خلال هذا الكلام يريد أن يقول لابن جني: رغم ملازمتك لشيخك أربعين سنة، فإنك لم تطلع على هذا الوجه الذي وجه به بيت الحماسة.

فهذه نماذج ومثل من آراء ابن ملكون الإعرابية مثلت بها للدلالة على ما يزخر به كتاب

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي

---

(١) إيضاح المنهج ص ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٢) المصدر نفسه ص ٢٥٠.

(٣) المصدر نفسه ص ٣٠٣.

«إيضاح المنهج» من أوجه إعرابية كثيرة، تدل على أنه بارع في علم النحو، مرتق ذروته.

إن شخصية ابن ملكون النحوية تبرز من خلال ما ساقه من آراء في تعقيباته واستدراكاته على ابن جني، وهي آراء يمكن رصدها من خلال ما قاله هو نفسه: «وهو الذي يقتضيه القياس عندي»، أو «والوجه عندي»، أو «وأنا أرى فيه»، أو «والقول عندي»، أو «والظاهر فيه عندي»، أو «والأحسن عندي»، ونحو ذلك. غير أني لا أجزم بانفراد ابن ملكون بتلك الآراء لاعتبارين:

- الاعتبار الأول: هو أن الشلوبين قد رد معظم تلك الآراء مخطئاً أستاذه، أو متهماً إياه بالغفلة.

- الاعتبار الثاني: هو احتمال وجود تلك الآراء في مصنفات من سبقه من النحاة.

وتتجلى شخصيته النحوية أيضاً فيما ذكره النحاة المتأخرون من آراء نسبوها إليه، كأبي علي الشلوبين⁽¹⁾، وابن أبي الربيع⁽²⁾، والحسن بن قاسم المرادي⁽³⁾، وابن هشام الأنصاري⁽⁴⁾، وخالد بن عبد الله الأزهري⁽⁵⁾، وجلال الدين السيوطي⁽⁶⁾.

مصادر الدراسة:

١ ـ المخطوطات:

- «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» ـ نسخة الزاوية الحمزاوية، مصورة على شريط ميكرو فيلم محفوظ بالخزانة العامة بالرباط المغرب، يحمل رقم ٢٣.
- «إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج» نسخة مكتبة الأسكوريال. وهي تحمل رقم ٣١٢.
- «فهرست المنتوري» مخطوط بالخزانة الملكية، المغرب، مسجل تحت رقم ١٥٧٨ ك.

مرکز تحقیقات کامپیوتری علوم اسلامی

٢ ـ المصادر:

- «أساس البلاغة»، الزمخشري، دار الفكر، بيروت.
- «إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين» عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق عبد المجيد دياب، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، شركة الطباعة العربية، السعودية.
- «الأشباه والنظائر في النحو «للسيوطي، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م، دار الكتب العلمية بيروت.
- «الأعلام» لخير الدين الزركلي، الطبعة العاشرة ١٩٩٦م، دار العلم للملايين، بيروت.
- «أمالي ابن الشجري»، تحقيق محمود محمد الطناحي، الطبعة الأولى

---

(١) «شرح المقدمة الجزولية» ١/١٩٦ ـ ١٩٨؛ و٢/٦٩٠ ـ ٦٩١.

(٢) «البسيط في شرح جمل الزجاجي» ١/٣٩٢ ـ ٤٨٢.

(٣) «الجنى الداني في حروف المعاني» ص ٣٠٥.

(٤) «المغني» ١/٣٦٨.

(٥) «شرح التصريح على التوضيح» ١/٢٠٤ ـ ٢٦٠ ـ ٣٧٨ ـ ٣٧٩ و٢/٢١ ـ ٩٥ ـ ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٦) «الأشباه والنظائر» ٢/٩٤ و٣/١٩٥ ـ ١٩٦.

١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، مطبعة المدني، مصر.

- «إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار الفكر العربي القاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت.

- «برنامج شيوخ الرعيني»، تحقيق إبراهيم شبوح، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

- «التبسيط في شرح جمل الزجاجي «لابن أبي الربيع، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار الفكر، القاهرة.

- «التكملة لكتاب الصلة «لابن الأبار، تحقيق عبد السلام الهراس، دار المعرفة، الدار البيضاء.

- «الجنى الداني في حروف المعاني» لابن القاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، دار الآفاق الجديدة، بيروت.

- «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، السفر الخامس، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

- «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، السفر السادس، تحقيق إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.

- «الذيل والتكملة» لابن عبد الملك المراكشي، السفر الثامن، تحقيق محمد بن الشريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.

- «شرح التصريح على التوضيح» للأزهري، دار الفكر، بيروت.

- «شرح الحماسة» المنسوب لأبي العلاء المعري، تحقيق حسين محمد نقشة، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

- «شرح المقدمة الجزولية» لأبي علي الشلوبين، تحقيق تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- «القاموس المحيط» للفيروز أبادي، المؤسسة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

- «لسان العرب» لابن منظور، دار صادر، بيروت.

- «المعجب في تلخيص أخبار المغرب» عبد الواحد المراكشي، ضبطه وصححه محمد سعيد العريان ومحمد العربي العلمي، الطبعة السابعة ١٩٧٨م، دار الكتاب، الدار البيضاء.

- «معجم المؤلفين» رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.

مركز تحقيقات كامپيوتري علوم اسلامي